

السياسة العراقية تجاه أزمة الغذاء العالمية في ظل حرب روسيا وأوكرانيا

Iraqi Policy towards the Global Food Crisis in Light of the War between Russia and Ukraine

م. احمد عثمان محمد: قسم تقنيات إدارة المواد، معهد الإدارة / الرصافة، جامعة التقنية الوسطى،
العراق

Mr. Ahmed O. Mohammed: Department of Materials Management
Techniques, Institute of Management / Rusafa, Central Technical University,
Iraq.

Email: pfkvmxc@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v3i4.184>

المخلص:

تهدف الدراسة للتعرف على أثار الحرب بين روسي وأوكرانيا على الاقتصاد بالعراق عامة وخاصة الأثار المتعلقة بقضية الأمن الغذائي، والتعرف على أثار هذه الحرب على سياسات الحكومة العراقية تجاه أزمة الغذاء العالمية، ومدي تأثيرها على الوضع الإنتاجي والاستهلاكي، ونسب الاكتفاء الذاتي ومدي الاعتماد بالخارج لتلبية احتياجات السوق على المستوى المحلي من المواد الغذائية، وخاصة الحبوب، وكذلك تم رصد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية لمواجهة تداعيات هذه الحرب فيما يتعلق بتوفير الأمن الغذائي للشعب العراقي، ثم القيام بتوضيح مدي فاعلية هذه الإجراءات ومدي قدرتها على توفير المواد الغذائية للسوق المحلي في ظل هذه الأزمة. وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي كمنهج للدراسة وذلك لأنه يعتمد على الإطلاع والقراءة والبحث عن واقع الصراع بين أوكرانيا وروسيا وأثر هذا الصراع على المؤشرات الاقتصادية العالمية، وهو ما يشكل خطراً على الأمن الغذائي العالمي، والتطبيق على العراق لمعرفة مدى تأثيره بهذا الصراع، ومدي قدرة الحكومة العراقية على تأمين احتياجاتها من المواد الغذائية، ثم طرح -في الجزء الأخير من الدراسة- مجموعة النتائج التي تم توصل اليها، ومن أهم هذه النتائج أن هذه الحرب كانت سبباً في إعادة ترتيب لكافة المشاهد على الساحة العالمية، وبالأخص المشهد الغذائي حيث تعتمد كثير من الدول على السلع المستوردة من هذين الدولتين، فلجأت هذه الدول إلي البحث عن أسواق جديدة لتأمين احتياجاتها الغذائية، ومن نتائج هذه الحرب على العراق أنها بينت حجم الأزمة التي يعانيها الاقتصاد العراقي، وأن السياسات التي اتخذتها الحكومة العراقية لمواجهة هذه الأزمة لم تساعد بأي شكل من الأشكال على استقرار الأسواق، إنما هي إجراءات شكلية.

الكلمات المفتاحية: العراق، الأمن الغذائي، الحرب الروسية الأوكرانية، الحكومة العراقية.

Abstract:

The goal of this study was to ascertain how the Russian-Ukrainian war affected both the general economy of Iraq and the country's ability to obtain sufficient food. The local market's need for food products, particularly grains, and the steps the Iraqi government has made to deal with the effects of this war on ensuring food security for the Iraqi people, and then To make clear the extent to which these actions are effective and their ability to provide foodstuffs to the local market in light of this crisis. As for the research method, we relied on the inductive approach because it depends

on reading, reading, and searching for the truth of the Ukraine–Russian conflict and how it has affected global economic indicators, which poses a threat to global food security, and applying it to Iraq to see the extent of its impact on this conflict, and the extent of the government's ability Iraqi Ali to secure its food needs, The most important of these findings is that this battle served as reason for rearrangement of all scenes on the global stage, which is what is put up in the study's concluding section, especially the food scene, where many countries depend on imported goods from these two countries, so these countries resorted to searching for new markets to secure their food needs, and among the results of this war On Iraq, it showed the size of the crisis that the Iraqi economy is suffering from, and that the policies adopted by the Iraqi government to confront this crisis did not help in any way to stabilize the markets, but rather they are formalities.

Keywords: Iraq, food security, Russian–Ukrainian war, Iraqi government.

المقدمة:

يشهد العالم في الفترة الحالية أزمات عديدة ؛ وسرعان ما خمدت جائحة كورونا بعد أن أودى بحياة ملايين البشر في أنحاء العالم وتأثرت قطاعات اقتصادية عديدة، فتبدأت الحرب الروسية الأوكرانية، ويشهد العالم أزمة جديدة تهدد الاستقرار العالمي وتؤثر على تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2023 وتحذر من أن العديد من الأفراد سوف يقعون في براثن الفقر والمجاعة، وخاصةً البلدان النامية؛ بالتركيز على أسعار الغذاء، أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار بعض الحبوب كالذرة والقمح، خاصة أن روسيا وأوكرانيا من أهم الدول المصدرة للقمح.

وبالطبع تتأثر الدول المستوردة - بما في ذلك العراق - على أساس حجم وارداتها من البلدين المتنازعين ومدى قدرتها على البحث عن أسواق بديلة لها، ومع ارتفاع تكلفة إنتاج الغذاء وزيادة في الاضطرابات الأمنية العالمية، يزداد الخوف من توقف خطط التنمية في بعض الدول ويزداد انتشار الفقر وسوء التغذية على المستوى، لذلك كان من المهم معالجة ودراسة مدى تأثر العراق بهذه الحرب، وكذلك مدى تأثر السياسات العراقية بهذه الحرب، والتحقق من مدى مواجهة هذه التحديات والأزمات

العالمية المتعاقبة والسريعة ، وتحديد سبل الاستفادة من هذه الأحداث لتنفيذ سياسات أفضل لتحسين الطاقة الإنتاجية الغذائية في العراق (وسام حسن، 2022: 2).

مشكلة الدراسة:

انطلقت الدراسة من مشكلة أساسية وهي تداعيات الصراع الروسي الأوكراني على الاقتصاد العالمي وخاصة أن دولتي الصراع من أهم الدول المصدرة للسلع الاستراتيجية؛ وقد يترتب على هذا الصراع العسكري أزمات غذائية تهدد الأمن الغذائي العالمي، لذلك يكون التعبير عن مشكلة الدراسة كما يلي:

- 1- ما مدى تأثير العراق بهذا الصراع وخاصة فيما يتعلق ب وارداتها من المواد الغذائية؟
- 2- ما مدى فاعلية سياسات الحكومة العراقية في مواجهة أزمة الغذاء العالمية التي اندلعت من الصراع الأوكراني الروسي؟
- 3-3 كيف ستؤثر الحرب بين روسيا واوكرانيا على الهدف الثاني للتنمية المستدامة ، وهو القضاء على "الجوع" كلياً؟
- 4- ما السياسات اللازمة لتطوير الواجب على الحكومة العراقية اتباعها للحفاظ على استقرار السوق واستقرار أسعار السلع الأساسية؟

منهج الدراسة:

المنهج الذي استخدمه الباحث هو المنهج الاستقرائي من خلال تناول الصراع الروسي الأوكراني وأثره على العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية وتحديد مدى قدرة أطراف الصراع على استخدام الغذاء كوسيلة للضغط على العديد من دول العالم إزاء القضية محل النزاع مما يشكل تهديداً لقضية الأمن الغذائي العالمي، هذا فضلاً عن دراسة مدى تأثير الاقتصاد العراقي بهذا الصراع من أجل تطوير مجموعة من السياسات التي تهدف إلى زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي الغذائي والحفاظ على استقرار السوق العراقية ، يجب دراسة عدد من المؤشرات التي تعكس مدى قدرة العراق على تلبية وتأمين متطلباته الغذائية.

أهمية الدراسة:

هناك عاملان يوضحان أهمية الدراسة. الأول مهم بناء على وجهة نظر علمية ، بينما الثاني مهم بناء على وجهة نظر عملية:

- الأهمية العلمية: تكمن أهمية الدراسة الدراسة في توضيح تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا بالعديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية لتحديد حجم الضرر الواقع نتيجة هذا الصراع، وكذلك تناول مجالات تأثير هذا الصراع على الاقتصاد العراقي بالتركيز بصفة خاصة على الأزمة الغذائية؛ بغية التعرف إلى أي مدى يمكن أن تستغل روسيا أو أوكرانيا الأوضاع الاقتصادية وتستخدم الغذاء كوسيلة للضغط على الدول لاتخاذ مواقف سياسية محددة اتجاه هذا الصراع لخدمة مصالحها السياسية .
- الأهمية العملية: مناقشة سياسات الحكومة العراقية لمواجهة أزمة الغذاء العالمية وإجراءاتها التي ينبغي لها أن تساعد في تخفيف حدة هذه الأزمة والحفاظ على استقرار السوق وتقديم لصناع القرار مجموعة السياسات التي تساعد على تخفيف حدة هذه الأزمة من أجل استعادة الدور الحيوي والمهم في الاقتصاد العراقي ولحماية أمنها الغذائي من أي اضطرابات أو نزاعات خارجية قد تتسبب في مشكلات غذائية محلية.

أسباب إختيار الباحث للموضوع:

يعود اختيار الباحث لهذا الموضوع إلى مجموعة من الأسباب، وهي:

الأسباب الذاتية:

- الأزمة الأوكرانية أزمة حديثة و منه وجب معرفة أكبر قدر من الحقائق حولها فهي تعد أزمة ذات أبعاد إستراتيجية عالمية.
- التركيز على بحث مواقف العراق من أزمة الغذاء العالمية في ظل الصراع الروسي الأوكراني ، بالنظر إلى أن الوضع يوضح بشكل صارخ التنافس العالمي على مناطق النفوذ.

الأسباب الموضوعية:

- بالنظر إلى أن الصراع الأوكراني من الموضوعات المتكررة التي تتم مناقشتها عالميا و ذلك بسبب التدخل الخارجي من قبل قوتين روسيا و القوى الغربية.
- معرفة مدي تأثير الحكومات العربية بهذه الأزمة بصفة خاصة والحكومة العراقية بصفة عامة.
- ومعرفة أي السياسات التي اعتمدت عليها الحكومة العراقية من أجل تخفيف حدة هذه الأزمة على الاقتصاد العراقي بصفة عامة وعلى الأمن الغذائي العراقي بصفة خاصة.

أهداف الدراسة:

تناولت الدراسة مجموعة من الأهداف كالتالي:

1. تناول مجموعة من المفاهيم والمؤشرات التي تشير الى الوضع الغذائي لدى الدول.

2. تحليل عدد من المؤشرات الاقتصادية التي تشير الى أثر الصراع الروسي الأوكراني على الاقتصاد العالمي وكذلك الاقتصاد العراقي.
3. التعرف على وضع العراق الإنتاجي والاستهلاكي وحجم الفجوة الغذائية.
4. تناول مدى تأثير الصراع الروسي الأوكراني على الواردات العراقية من المواد الغذائية.
5. رصد السياسات العراقية لاحتواء أثر الصراع الروسي الأوكراني فيما يتعلق بقضية الأمن الغذائي في العراق.
6. طرح عدد من السياسات التي قد تسهم في التخفيف من حدة هذه الأزمة والحد من الأزمات الغذائية العراقية.

هيكل الدراسة:

- الإطار المنهجي للدراسة.
- المبحث الأول: أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي.
- المبحث الثاني: الحرب الروسية الأوكرانية وأثارها على الأمن الغذائي في العراق.
- المبحث الثالث: سياسات الحكومة العراقية تجاه أزمة الغذاء العالمية نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية.
- الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج.
- المراجع.

المبحث الأول: أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي.

يعتبر الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تواجه العالم العربي ؛ عبالرغم من توفر كافة العوامل التي تُتيح للدول العربية تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي سواء من عوامل طبيعية (تربة صالحة للزراعة، توافر المياه، التنوع المناخي) وعوامل بشرية (الأيدي العاملة الرخيصة)، إلا أن الدول العربية مازالت تُعاني من نقص في إنتاج الغذاء إذا ما قورن الطلب على الغذاء مع المعروض منه، ولتعويض النقص وتغطية فائض الطلب تستورد الدول العربية ما يقرب من نصف احتياجاتها من السلع الغذائية بفاتورة تبلغ قيمتها 110 مليار دولار سنويًا هذا في ظل الأوضاع والظروف العادية.

ولكن مكمّن الخطورة في أوقات الأزمات إذ ترتفع أسعار السلع الغذائية مع إحجام الدول المصدرة لتلك السلع عن التصدير لأسباب أمنية وإستراتيجية ومن آيات ذلك ما شهده العالم في الأزمة المالية 2008_2009 وتلاها من أزمة غذائية، فضلاً من أزمة كورونا والتي مازالت تبعاتها

مستمرة حتى الآن، وبينما تحاول الدول معالجة كافة أوضاعها في محاولة منها للتعافي من آثار الأزمة وإذا بالحرب الروسية الأوكرانية تُلقي بظلالها على العالم أجمع لتفاقم ليس فقط من حدة الأزمة الغذائية وإنما انبثقت عنها العديد من الأزمات كمشكلة التضخم، وأزمة الطاقة، أزمة سلاسل الإمداد، لكن ما يعنينا هنا هو مشكلة الأمن الغذائي العربي وما مدى تأثير حرب روسيا على أوكرانيا عليه.

فمع اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وفرض عقوبات متزايدة وشديدة من قبل الدول الغربية على روسيا، واحتمال وقف صادرات هذين البلدين إلى الخارج، بما في ذلك صادرات الحبوب، تتزايد المخاوف من تداعيات هذه الأزمة على روسيا، وعلي الأمن الغذائي في الدول العربية على وجه الخصوص، بسبب اعتماد عدد كبير من الدول العربية منها العراق، على واردات الحبوب من كل من أوكرانيا وروسيا (وسام حسن، 2022: 3).

وبحسب دراسة أعدها إتحاد المصارف العربية، تعتمد الدول العربية بشكل أساسي على واردات القمح من أوكرانيا وروسيا. في عام 2020، استوردوا أكثر من 13165 ألف طن من القمح من روسيا مقابل 2847 مليون دولار وحوالي 7598 ألف طن من القمح من أوكرانيا مقابل 1527 مليون دولار. (اتحاد المصارف العربية، 2022: 7-8).

في المقابل، تم استيراد 42,1% من إجمالي صادرات القمح الأوكرانية إلى الدول العربية، بينما تم استيراد 35,3% من إجمالي صادرات القمح الروسية إلى تلك الدول. ونتيجة لذلك، في عام 2020، قدرت الكمية الإجمالية للقمح المستورد إلى الدول العربية بحوالي 20,763 ألف طن، أو ما يقرب من 10,8% من إجمالي القمح المصدر عالمياً. يبرز هذا الرقم أهمية السوق العربية للقمح واعتماد الدول العربية الشديد على هذه السلعة. في عام 2020، اشترت الدول العربية الذرة من روسيا بتكلفة حوالي (24 مليون دولار) وأوكرانيا بتكلفة تقارب (991 مليون دولار) بإجمالي حوالي 5740 ألف طن. (اتحاد المصارف العربية، 2022: 10-15).

في حين شكلت صادرات الذرة الأوكرانية إلى الدول العربية 20.5% من إجمالي صادرات الذرة الأوكرانية، شكلت واردات الذرة الروسية إلى تلك الدول 5.7% من إجمالي صادرات الذرة الروسية. في ضوء ذلك، قُدر إجمالي الذرة المستوردة إلى الدول العربية بنحو 5,870 ألف طن في عام 2020، أو ما يقرب من 19.4% من إجمالي صادرات الذرة على مستوى العالم. كما يبرز هذا الرقم أهمية السوق العربية للذرة ومدى اعتماد الدول العربية على هذه السلعة.

تدل هذه الأزمة على حاجة الدول العربية إلى السعي لتعزيز الأمن الغذائي بمفردها، من خلال تمويل المشاريع الزراعية التعاونية في ظل الفوائض النقدية الهائلة والأراضي الزراعية الشاسعة المنتشرة بجميع أنحاء الوطن العربي.

وبناء على ما تقدم نجد أن اعتماد الغذاء العربي على السوق الخارجية قد تحقق، حيث أن إنتاجية الغذاء العربي لا ترقى إلى مستوى الكفاية لشعوب الدول العربية، وأن السياسات المالية والترويجية الحكومية لا تزال قائمة دون المستوى المطلوب، وأن الأمن الغذائي العربي بعيد المنال (وسام حسن، 2022: 3).

وكذلك جهود التنمية الزراعية العربية غير قادرة على النهوض بالزراعة العربية ونقلها إلى مستوى التطلعات العربية، وأن أسباب التبعية تتجمع حولها أسباب عربية داخلية و أسباب خارجية تكمن في الدول التي تسيطر على أسواق الغذاء العالمية، بينما يتأثر الأمن الغذائي العربي سلباً بمدى حاجة العالم العربي إلى الغذاء المستورد من الخارج، وأن مشكلة الغذاء العربي تعد علامة دالة على فشل السياسات الاقتصادية التنموية العربية، بدليل اشتعال الحرب بين روسيا وأوكرانيا الدولتين الرئيسيتين لتصدير القمح وغيره إلى البلدان العربية، فأما الدول العربية تقع ضحية التبعية وعدم القدرة على للوصول للتنمية المستدامة ذاتياً.

المبحث الثاني: الحرب الروسية الأوكرانية وأثارها على الأمن الغذائي في العراق.

المطلب الأول: أثار الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العراقي:

مع تصاعد القتال في أوكرانيا بعد دخول القوات الروسية إليها، يبدو أن التداعيات الاقتصادية لن تتوقف عند حدود هذين البلدين أو الاتحاد الأوروبي، بل ستمتد إلى مختلف دول العالم، بما في ذلك العراق.

على الرغم من أن العراق قد لا يواجه آثار الغزو الروسي لأوكرانيا بشكل مباشر ، فلا يمكن اعتبار أي دولة محصنة بسبب ترابط الاقتصاد العالمي ، وبالتالي سيتأثر العراق، كغيره من دول العالم، اقتصادياً وغذاً إذا استمرت هذه الحرب (عادل الجبوري، 2022).

منذ بداية حقبة التسعينيات ، كان نظام التوزيع الوطني هو الوسيلة الأساسية لتوزيع الغذاء على المواطنين في العراق ، أحد أكبر دول العالم ضمن ما يعرف بالبطاقة التموينية الشهرية ومنها القمح والتي توزع على المواطنين في ما يعادل 9 كيلو جرام شهرياً لكل مواطن.

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في زيادة كبيرة في اسعار الغذاء في جميع أنحاء العالم ، الأمر الذي سيؤثر على العراق، خاصة وأن القمح سيكون العامل الأبرز في أزمة الغذاء العالمية التي بدأت العام الماضي، الأمر الذي سيؤثر سلباً على العراق باستيراد 80% من احتياجاته من الطعام (نبيل موسي، 2022: 2).

وحسب التقارير المنتشرة فإن إنتاج القمح المحلي للعراق سيبلغ 3 ملايين طن في الموسم الحالي، ويعتبر أقل من الموسم الذي يسبقه، وهذا ما يعني تقليص الخطة الزراعية الشتوية بمقدار النصف.

ويعدّ العراق مستوردا رئيسا للحبوب في الشرق الأوسط، إذ يتطلب الاستهلاك المحلي بين 4.5 إلى 5 ملايين طن سنويا للاستهلاك المحلي وهو ما يضطره إلى الاستيراد الخارجي (عادل الجبوري، 2022).

لا يستورد العراق القمح من روسيا أو أوكرانيا ، ولكن بالنظر إلى أن هذين البلدين ينتجان 25% من القمح العالمي ، فإن الصراع بينهما سيكون بلا شك تأثير على الأسعار العالمية ، وفقاً لآخر الإحصاءات.

نتيجة لذلك ، ستضر الحرب بين روسيا وأوكرانيا بشكل غير مباشر باقتصاد العراق ، لكن سيكون لها تأثير على قدرته على استيراد القمح والحبوب الأخرى بشكل عام.

بسبب الحرب بين روسيا وأوكرانيا ، والمتغير الجديد، والحرائق، والجفاف، وفقدان الإنتاجية العالمية ، إلى جانب عوامل أخرى ، ارتفعت أسعار الحبوب في العراق بشكل كبير منذ العام الماضي.

فيما يتعلق باستيراد العراق من القمح، فعلى الرغم من أن العراق لم يتعاقد مع روسيا أو أوكرانيا لاستيراد القمح، ستؤدي الحرب إلى زيادة الطلب العالمي على القمح بسبب توجه الدول الأخرى نحو الدول التي يستورد منها العراق ، ونظراً لأن العراق يستورد هذا المحصول بشكل أساسي من كندا و الولايات المتحدة وأستراليا ، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة في المحصول العالمي من القمح. (نبيل موسي، 2022: 3).

قالت منظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة "الفاو": إن "الأسعار العالمية للأغذية والأعلاف قد ترتفع بما يتراوح بين 8 و 22 فوق مستوياتها المرتفعة نتيجة للصراع الدائر في أوكرانيا، ما سيؤدي إلى قفزة في عدد المصابين بسوء التغذية على مستوى العالم.

وقالت "الفاو": إن روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم بينما جاءت أوكرانيا في المرتبة الخامسة. والدولتين توفران معاً 19% من الإمدادات العالمية من الشعير و 14% من إمدادات القمح و 4% من الذرة وهو ما يشكل أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية.

وقالت "الفاو": إن 50 دولة، من بينها عديد من الدول الأقل نمواً تعتمد على روسيا وأوكرانيا في الحصول على 30% أو أكثر من إمدادات القمح، ما يجعلها معرضة للخطر بشكل خاص،

وأضافت أن عدد المصابين بسوء التغذية على مستوى العالم قد يزيد ما بين ثمانية و13 مليون نسمة في 2022 - 2023.

وكما أشارنا سابقاً أن العراق لا يستورد القمح من أوكرانيا أو روسيا إذ يستورد العراق احتياجاته من القمح من الولايات المتحدة وأستراليا وكندا، فإن الحرب بين البلدين قد رفعت من أسعاره عالمياً، مع توقف شحنات الحبوب من الموانئ الأوكرانية بعد اندلاع الحرب، وتأثر الموانئ الروسية بالعمليات العسكرية بالقرب منها، بالإضافة إلى فصل عدد من البنوك الروسية عن نظام الدفع SWIFT وتمويل التجارة العالمية، فإن غالبية التوقعات تشير إلى نقص عالمي في الإمدادات خلال الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة على الأقل، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع أكبر في بورصة القمح العالمية وفي أسعار المواد الغذائية عامة مما سيحمل العراق أعباء إضافية تزيد من معاناة الشرائح الهشة في العراق (وسام حسن، 2022: 3)

المطلب الثاني: تشخيص أزمة الأمن الغذائي في العراق:

منذ القدم والعراق يسمى بلاد الرافدين وارض السواد والزراعي وبلاد القمح وارض النخيل والأرض الخضراء والبساط الأخضر ولوقت ليس بالقصير حتى مجيء العقد الخامس من القرن الماضي لتصبح إيرادات النفط في العراق مصدراً أساسياً لمالية الدولة الداخلية والخارجية اعتمد القطاع الزراعي عليها من جانبين: أولهما: استيراد الأدوات المختلفة اللازمة للإنتاج، وثانيهما: استيراد المواد الغذائية الجاهزة للاستهلاك المحلي، فكلما زادت هذه الإيرادات ارتفعت المقدرة على استيراد الأدوات الإنتاجية والمواد الاستهلاكية، والعكس بالعكس.

ولكن تحت تأثير العوامل السياسية استخدمت العوائد النفطية بالمقام الأول لتمويل الإنفاق العسكري، كما أسهمت بفعل السياسات الاقتصادية المتبعة منذ عدة عقود مساهمة فاعلة في تحويل الاقتصاد العراقي إلى استهلاكي. ولم ترصد هذه العوائد لإصلاح واستغلال الأراضي حتى المملوكة منها للدولة، بالنتيجة النهائية لا تشكل الأراضي المزروعة فعلاً سوى نسبة ضئيلة من المساحة الكلية، علماً بأن المقدرة المالية كبيرة واليد العاملة والأطر الفنية متوفرة والمصادر المائية كافية، فالأراضي الصالحة للزراعة لا تتعدى 11,5 مليون هكتار أي 26% من المساحة الكلية للدولة، أما الأراضي المزروعة فعلاً فلا تتجاوز 5,5 ملايين هكتار أي 48% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة و13% من المساحة الكلية، في حين يشكل حجم المياه في العراق ربع المياه المتاحة في العالم العربي، رغم المشاكل التي تثيرها تركيا حيث منابع دجلة والفرات.

وقاد تحديد مستوى أسعار المواد الغذائية من قبل الحكومة في فترات غير مناسبة إلى إضعاف الاستثمارات الزراعية، كما ازدادت الهجرة إلى المدن نتيجة تدني الخدمات التعليمية والصحية في

الريف، فانخفض عدد العمال الزراعيين انخفاضاً كبيراً. بفعل هذه العوامل ارتفعت الواردات الزراعية حتى أصبحت التغذية تابعة للخارج بصورة شبه كلية، وإذا كان هذا الوضع لا يثير قلق الحكومات العراقية المتعاقبة لتغيب الحريات وانعدام الإنتاجية وشيوع البطالة وتزايد الهجرة لدى الشباب العراقي فإن مشكلة الأمن الغذائي يتربع على قمة المشاكل في العراق.

أذ ظلت مشكلة الغذاء ولعقود عديدة إحدى المشكلات التي تحتل الصدارة على المستوى المحلي فحظيت التنمية الزراعية باهتمام كبير حتى يتم التغلب على الاحتياجات الغذائية المتزايدة والضخمة في العراق، وقد حذرت منظمات مهتمة بالأمن الغذائي ومسؤولين وخبراء اقتصاديون محليون مؤخراً من أن انعدام الأمن الغذائي سيبقي إدارة العراق مرتعنة بأيدي قوى خارجية، وحثوا على العمل الجاد من أجل تقليص الفجوة الغذائية.

وحتى نهاية الثمانينيات لم تكن هذه التبعة تسترعي اهتمام المسؤولين إلا بالشعارات التي كانت تدعو إلى ضرورة تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي. ولم يشعر العراقيون طيلة سنوات الحرب ضد إيران بنقص الإمدادات الغذائية، رغم التأثير السلبي للإنفاق العسكري والعمليات الحربية على التنمية الاقتصادية بصورة عامة والإنتاج الزراعي بصورة خاصة. ولما كانت العوائد النفطية غير كافية لتمويل هذه الحرب التي أنهكت الاقتصاد لمدة ثماني سنوات بات من اللازم الاقتراض من الخارج لدفع الفاتورة العسكرية واستيراد المواد الغذائية والمعدات الصحية. عندئذ أسهم إهمال القطاع الزراعي في تراكم الديون الخارجية التي غدت المشكلة المالية الأولى للبلد (نعوش، 2004: 4)

خلال فترة طويلة دامت عدة عقود لم يحظ القطاع الزراعي باهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة، رغم أهميته القصوى ووجود عوامل مشجعة بشرية ومناخية ومالية وفنية، أدى هذا الإهمال إلى إضعاف الإنتاج المحلي فأصبحت التغذية مرتبطة بالخارج، لذلك قادت العقوبات الاقتصادية إلى تدهور الحالة الغذائية والصحية ولم يستطع برنامج النفط مقابل الغذاء تحسين هذا الوضع إلا بصورة جزئية، إنها أزمة حاضر ومستقبل أكثر من عشرين مليون إنسان ستعالج إن رفع الحصار وطبقت سياسة اقتصادية ومالية حكيمة أو ستتحول إلى كارثة حقيقية إن اندلعت حرب جديدة.

إن العراق يخسر كل عام نحو 100 ألف دونم من أراضيه الزراعية نتيجة تدهور وضع التربة الزراعية في البلاد خلال الأعوام الخمس المنصرمة، فضلاً عن أن نحو 90% من مساحة العراق تعاني من انجراف التربة نتيجة الرياح والعواصف وغيرها من التغيرات المناخية التي يشهدها العالم ومن ضمنها العراق.

إن "أقل المناطق تصحراً في العراق هي المناطق الشمالية في إقليم كردستان وبعدها المنطقة الوسطى، غير أن الجنوب هو أكثر المناطق العراقية تصحراً نتيجة لزيادة الملوحة في الأراضي

الزراعية"، أذ إن "حالة التصحر أدت الى هجرة الفلاحين للمناطق الحضرية والعمل في المدينة وترك الزراعة مما سبب تغييرا ديموغرافيا".

وتتركز هذه الدراسة على تحليل بعض مظاهر أزمة الغذاء في العراق مركزاً على تدني مستوى الاكتفاء الذاتي وحجم الفجوة الغذائية وتطورها وحجم المعونات الغذائية، إضافة إلى أسباب الأزمة من خلال التركيز على العوامل الديمغرافية والطبيعية والخيارات التنموية الاقتصادية وأثرها على استئصال الأزمة.

فقد أدى ضعف أداء القطاع الزراعي إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية لتلبية حاجيات المواطن العراقي من الأغذية الضرورية وليس لتحسين نوعيتها وهو ما يظهر جلياً في شبه ثبات نصيب الفرد اليومي من إمدادات السعرات الحرارية، كما يعيق هذا الضعف الهوة بين الطلب على الغذاء والإنتاج المحقق، ويرجح فرضية إن العراق يستهلك أكثر مما ينتج.

إن الموارد الطبيعية الهامة كوفرة الأراضي القابلة للزراعة والمياه والظروف المناخية المساعدة، عوامل تلعب دوراً مهماً في عمليات التوسع الإنتاجي، ومن المجمع عليه إن الإنتاج الغذائي يعتمد بصفة خاصة والى حد كبير على الظروف الطبيعية، إلا انه من شبه المؤكد إن الحالة الراهنة التي عليها العراق من عجز غذائي تعود إلى كون الإمكانيات والموارد المتاحة في العراق غير مستغلة بصفة مثلى، فالعراق يزخر بأرض هامة قابلة للزراعة تقدر بحوالي 40 مليون هكتار، بالإضافة إلى موارده البشرية التي تبلغ 30 مليون نسمة أكثر من ثلثهم تقريباً يعملون في قطاع الزراعة (التقرير الاقتصادي العربي، 2001: 37)

ورغم المحدودية النسبية في بعض ضروريات التوسع الإنتاجي الزراعي مثل المياه، فأن للعراق من المقومات ما يكفي ليخرج من وضعية المستورد للغذاء إلى وضعية المصدر له.

وبناء على ما تقدم يمكن سرد تلك التي تؤثر في أزمة الغذاء فيما يلي:

1. العوامل الديموغرافية:

يعد التزايد السكاني الذي يشهده العراق في السنوات الأخيرة من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء، فقد شهد السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا 1% سنوياً عام 2010 وهو معدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، مما أدى إلى اختلافات على مستوى عرض وطلب الغذاء، كما إن هذا التزايد الكمي في السكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن في السنوات الأخيرة سيما بعد سقوط النظام المباد، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي وبشكل كبير في كثير من مناطق العراق (الجزيرة نت، 25 مارس 2022).

كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي في القطر في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع مستويات الدخل الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعاً لذلك، وإلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى سيما الأمنية منها، ويصاحب النمو الاقتصادي عادة تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر.

ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية في البلاد وهو ما يحصل في الآونة الأخيرة، وبالتالي فإن الهجرة الريفية أدت إلى تذبذب الإنتاج الزراعي وبشكل كبير مالم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين.

وقد أثبتت الدراسات إن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعاً في الحضر منه في الريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد، ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعاً.

2. العوامل الطبيعية:

رغم الإمكانات الطبيعية- الزراعية التي تهمنا هنا - الهائلة التي يحظى بها العراق من مساحة قابلة للزراعة تبلغ حوالي (39%) مليون دونم، فإن العراق لم يفلح بعد في إشباع حاجيات مواطنيه من إنتاج أراضيه، فقد أدى عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية في المناطق الشمالية إلى الزراعة المروية، إلى تزايد سريع للطلب على المياه وخاصة المياه الجوفية في المناطق الشمالية، مما عمق مشكلة الغذاء.

ويرجع قصور الإنتاج الزراعي في العراق عن إشباع الحاجيات الغذائية للسكان إلى جملة من العوامل أهمها:

- 1- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية، حيث لأتمثل سوى (8%) منها: كما يلاحظ تدني نسبة ما هو مزروع فعلاً من هذه المساحة، أذ تصل مساحة الأراضي الزراعية حوالي (3826.25) هكتار مجموع الأراضي القابلة للزراعة، وهو ما يبرهن على إن نحو ثلثي الأراضي القابلة للزراعة ليس مستغلاً.
 - 2- اعتماد اغلب الأراضي الزراعية في المناطق الشمالية من العراق على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.
 - 3- ندرة المياه في الآونة الأخيرة وسوء استغلالها وهدرها، أذ يعد العراق جزءاً من الوطن العربي الذي يعد من اقل مناطق العالم وفرة للمياه. إذ لا يوجد في المنطقة ما يقارب 1% من الموارد المائية العالمية المتجددة، كما لا يتجاوز معدل حصة الفرد من الموارد المائية حوالي 1000 متر مكعب في السنة مقابل 7000 متر مكعب للفرد في العالم كمتوسط سنوي.
- كما يمكن تحسين استغلال هذه الموارد لتعويض النقص الكمي الحاصل فيها عن طريق اتباع أساليب الري العصرية والترشيد.

ولئن كان لتزايد السكاني دور سلبي في عرض الإنتاج الزراعي أصبح بموجبه هذا الأخير غير قادر على مواجهة الطلب على السلع الغذائية، لهذا التزايد البشري علاقة بالموارد الطبيعية. فبالإضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية أصلاً، فأن للتصحّر والجفاف والتعرية والتحوّلات التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية في البلد وتدمير البيئة دوراً كبيراً في استفحال أزمة الغذاء في العراق.

4- الخيارات التنموية:

يقودنا فشل الجهود المبذولة من قبل الجهات المختصة في تأمين ما يحتاجه المواطن العراقي من الغذاء الى التساؤل عن المكانة المعطاة لتنمية القطاع الزراعي ضمن مخططات التنمية الاقتصادية التي تبنتها الدولة في الماضي، وتتطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة الى اقتصاد يتعاضد فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي كثير من الاستراتيجيات التنموية في الدول النامية ومنها العراق - التي تتراوح بين التنمية القائمة التصنيع، من خلال بدائل الواردات أو إستراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات، لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم، وكثيراً ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما لا يعطى اهتماماً كبيراً لتعزيز البحث والاستثمار في الزراعة، فكثيراً من اقتصادي التنمية لم يعيروا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة نسبياً.

ويعد إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة وفي المراحل الأولى لظهور بوادر الأزمة الغذائية، أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي في العراق، بالإضافة إلى عدم نجاعة السياسات الزراعية المتبعة للحد من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي. وإذا كان للعوامل الديمغرافية والطبيعية والتوجهات التنموية العامة دور أساسي في تفسير الحالة الغذائية التي يعيشها العراق، فإن أهم أسباب العجز الغذائي في العراق يكمن في التوزيع غير المتوازن للموارد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية، من موارد طبيعية وبشرية ومالية.

وما يثير الدهشة هو إن نرى العراق بما يمتلكه من موارد طبيعية وبشرية ومالية أصبح عاجزاً عن تلبية طلب أبناءه من الغذاء من إنتاجه المحلي، ومع تزايد قصور الإنتاج الغذائي عن مقابلة معدلات الطلب الاستهلاكي على السلع الغذائية، ظلت الفجوة الغذائية تتسع في البلد حتى أصبحت في الوقت الراهن من أكبر التحديات التي تواجه الأمن القومي العراقي.

فالفجوة الغذائية في العراق تتصف بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالية للسلع الغذائية، وأصبح تمويل استيراد الغذاء عبئاً ثقناً تحت وطأته معظم الموازنات المالية للدولة ويستنزف جزءاً لا يستهان به من الدخل القومي للبلد الذي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد الحاجة المتفاقمة إلى الغذاء في العراق، فهناك عجز في معظم المواد الغذائية وتعتبر الحبوب - خاصة القمح - من أهم السلع الغذائية المستوردة، إذ تمثل نسبة وارداتها حوالي 65% من الواردات الغذائية إذ إن ما ينتج من هذه المادة الغذائية الإستراتيجية قليل جداً لا تتلاءم مع حجم السكان ومساحة الأراضي الزراعية في البلد، ويستورد العراق أيضاً 100% من احتياجاته من السكر ونفس النسبة من احتياجاته من الزيوت والبقوليات، في حين تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضار والفواكه ولحوم الدجاج والأسماك بإجمالي 65%.

المبحث الثالث: سياسات الحكومة العراقية تجاه أزمة الغذاء العالمية نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية

المطلب الأول: الإجراءات التي اتخذتها العراق لمواجهة تلك الأزمة:

اتخذت الحكومة العراقية حزمة من الإجراءات لتخفيف حدة الأزمة على المواطنين ولمواكبة أحدث التطورات على الساحة العالمية وأيضاً لمواجهة احتياجات السوق المحلي من المواد الغذائية القرارات التي أعلن عن البدء بها في 15 مارس وتضمنت الموافقة على تخصيص منحة حكومية بقيمة 100 ألف دينار عراقي (68 دولاراً) باسم "منحة غلاء المعيشة".

وستمنح للمتقاعدين الذين يقل دخلهم الشهري عن مليون دينار، وموظفي القطاع الحكومي الذين يقل دخلهم عن 500 ألف دينار عراقي، وكذلك المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية (عادل فاخر، 2022).

وتلك الإجراءات التي أعلنتها الحكومة ضمن "قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي"، شملت أيضاً تصفير الرسوم الجمركية ولمدة ثلاثة أشهر على البضائع الأساسية من المواد الغذائية ومواد البناء والمواد الاستهلاكية الضرورية.

وتهدف سياسة تصفير الرسوم الجمركية إلى المحافظة على استقرار الأسعار، ووصول البضائع إلى المستهلك بأسعار ثابتة من دون أن تتعرض لزيادات متتالية.

كما أعلنت الحكومة العراقية وضمن الإجراءات التي تستهدف حماية الأمن الغذائي، إطلاق حصتين للمواد الغذائية في البطاقة التموينية، والبدء بإجراءات توفير حصة شهر رمضان، وضبط الأسعار في الأسواق واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وقد صرح المتحدث باسم وزارة التجارة العراقية محمد حنون: أن الحكومة العراقية اتخذت جملة من الإجراءات لتفادي أزمة ارتفاع الأسعار ومواجهتها من خلال دعم البطاقة التموينية وتوزيع سلتين في شهر رمضان المبارك، مشيراً إلى إمكانية توفير سلة ثالثة.

ويقول حنون: إن الوزارة تعمل على توفير مخزون إستراتيجي يبلغ 3 ملايين طن للحنطة والإسراع بدعم تعاقدات الرز التي يجريها القطاع الخاص، إضافة إلى تسهيل الإجراءات الحكومية لعمليات التسويق المحلي والاستيراد.

وتوقع حنون: أن يبلغ حجم الحنطة في الموسم التسويقي بين مليونين ونصف المليون إلى 3 ملايين، مشيراً إلى أن هناك إجراءات متسارعة لتأمين المواد الغذائية خاصة مادتي الزيت والسكر.

وأضاف أن العمل جارٍ على إيجاد خط مواز للسوق التجارية وضخ كميات كبيرة للمواطنين من المستفيدين من السلة الغذائية الذين تبلغ أعدادهم نحو 39 مليون مواطن، وهذا النظام هو صمام الأمن الغذائي في العراق (وزارة التجارة، 2022).

المطلب الثاني: نقد هذه السياسات:

أولاً: سوء الإدارة الاقتصادية:

يتأثر الأمن الغذائي في العراق حالياً بعوامل خارجية تتعلق بالأزمة الأوكرانية، إذ تعود أسباب ارتفاع الأسعار إلى نقص المعروض وتعرثر الواردات من روسيا وأوكرانيا وصعوبة إيجاد طرق بديلة

للاستيراد. كما يتأثر أيضًا بعوامل داخلية تتمحور حول سوء الإدارة، والظروف الاقتصادية التي ألفت بظلالها على الوضع الاقتصادي بشكل عام، وأدت إلى ارتفاع الأسعار.

ويتبين لنا مما تقدم أنه لسا هناك إستراتيجية واضحة لتأمين الأمن الغذائي في العراق في ما يخص عملية إدارة تخزين المحاصيل والاستيراد، هذه العوامل أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية. هناك توقعات ومخاوف من زيادة الحاجة إلى المواد الغذائية بسبب زيادة الطلب ونقص العرض، فضلاً عن وجود قوى احتكارية تتحكم في الواردات وتحتكر المخزونات، كل هذه العوامل الداخلية ساهمت في ارتفاع أسعار السلع (عادل فاخر، 2022)

ثانياً: الأسباب واهية:

تعرف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) الأمن الغذائي: بأنه "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللزمتين لتأمين حاجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"، فأساس تحقيق الأمن الغذائي هو ديمومة وجود المواد الغذائية".

وفي هذا السياق، يتضح لنا أن العراق لا يملك خطة استراتيجية لضمان الأمن الغذائي، متمثلة في عدم وجود وفرة ومخزون طوارئ لمواجهة أي أزمة أو زيادة غير معتادة في الطلب، على سبيل المثال لا يوجد تخزين استراتيجي من القمح أو الحبوب وكذلك من السلع الغذائية المطلوبة، أن الحرب في أوكرانيا مهدت الفرص للتجار للمضاربة برفع أسعار السلع الأساسية (الطحين والسكر والزيوت)، وأن هذه العوامل أدت إلى ارتفاع الأسعار في العراق. (نبيل موسي، 2022: 2-3).

ثالثاً: الأمن الغذائي العراقي في خطر:

يمكن التمييز بين مستويين من الأمن الغذائي المطلق والنسبي. يشير الأمن الغذائي المطلق إلى قدرة الأمة على إنتاج قدر ما يحتاجه سكانها من الغذاء. هذا المستوى ، الذي يشار إليه غالباً باسم الأمن الغذائي الذاتي ، هو نفس مستوى الاكتفاء الذاتي الكلي. (صالح الأمين، 1996: 3).

من الواضح أن مثل هذا التعريف الواسع والمطلق للأمن الغذائي مفتوح للعديد من الانتقادات وغير ممكن أيضاً لأنه يتجاهل إمكانية البلد أو البلدان المعنية في الاستفادة من التجارة الدولية من خلال استخدام تقسيم العمل والتخصص والمزايا النسبية. يشير إلى قدرة بلد أو مجموعة من البلدان على تقديم المنتجات والأغذية ، كلياً أو جزئياً ، على أنها أمن غذائي نسبي. (هادي احمد مخلف، 1980: 123).

ونتيجة لذلك ، يجب أن يقوم مفهوم الأمن الغذائي على ثلاث ركائز: (1) وفرة من السلع الغذائية ، (2) توافرها المستمر في السوق ، (3) قدرتها على تحمل التكاليف لعامة الناس.

فمفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل يعتبر مفهوما عاما وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة أيديولوجية.

ويتعلق التحفظ الثاني بنسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى، فلا بد من ربط هذا بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات أو المجتمع موضع الدراسة (عبد السلام، 1998: 220).

كما يعتبر التحفظ الثالث أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا نبيلًا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات، وقد يقرر أحد الأقطار المضي في تحقيق هذا الهدف، إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية واجتماعية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية.

أما التحفظ الأخير فيتعلق بمدى العقلانية في القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة هش لأنه يرتبط بشكل مباشر بالتغيرات المناخية مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد. بالإضافة إلى ذلك، فهو يأتي في ضوء العولمة الاقتصادية وما أعقبها من تحرير التجارة داخل منظمة التجارة العالمية، فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل بغض النظر أو دون تمييز بين إنتاج محلي أو إنتاج خارجي.

وهناك اعتبار ثالث يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين لدرجة يصعب معها أن تنتج كلها محليا.

ورغم وجاهة التحفظات حول مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خيارا إستراتيجيا يجب على الدول العربية عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن. على المستوى الدولي، هناك العديد من الأمثلة البارزة لأشخاص يقدمون تضحيات مالية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض الضروريات، مثل إستراتيجية المملكة العربية السعودية بزراعة القمح والأرز. (الراوي، 1993: 75).

يعتقد الباحثون الاقتصاديون عموماً أن فكرة الاكتفاء الذاتي من الغذاء هي فكرة طوباوية بل إنها مرفوضة لأنه ينتج عنه إنهاء جميع العلاقات التجارية مع الدول الأخرى المتعلقة بالمواد الغذائية في ضوء التغيرات في الاقتصاد العالمي وما يصاحب ذلك من تحرير التجارة. لهذا السبب، يفضل غالبية الأكاديميين فكرة الأمن الغذائي على الاكتفاء المطلق لخلوه من أي شحنة دلالية (أيديولوجية).

رابعاً: إذا نظرنا لأزمة من جانب آخر نجد أن لها جوانب إيجابية:

قد تساهم الأزمة الاقتصادية في لفت الانتباه إلى ضرورة دعم الصناعات المحلية والاهتمام بالإنتاج الزراعي، ويمكن للدولة أن تخطط وتوجه الاقتصاد وتتدخل بشكل كامل، مثلما ساهمت الأنظمة الاشتراكية في النشاط الاقتصادي، وتوفر بيئة ناجحة للقطاع الخاص، فدعم الإنتاج المحلي سيخلق فرص عمل لأبناء الدولة ويساهم في بناء بنية تحتية للمستقبل، ولا بد من اللجوء إلى الزراعة "وعدم وضع حصة المياه كأساس لتدهور القطاع"، فهناك أسباب قوية تهدر من خلالها الموارد المائية، والمزارع العراقي لا يملك الخبرة في استخدام طرق الري الحديثة. (عبد السلام، 2013: 54)

وفي حال قيام الدولة بدعم القطاع الزراعي سيتمكن الفلاح من تحويل الأراضي القاحلة إلى مناطق زراعية منتجة يوفر من خلالها السلع الغذائية ويساهم في الحفاظ على العملة الصعبة لشراء هذه السلع (عادل فاخر، 2022).

بناءً على ما تقدم، يمكن القول أن الحل الوحيد للخروج من الأزمة الحالية هو زيادة المعروض من المواد الغذائية، ويجب أن تتدخل الدولة كمورد رئيسي للمواد الغذائية ضمن نظام البطاقة التموينية، وليس كمنافس للقطاع الخاص، ويجب أن تكون الحصة التموينية منتظمة ومستمرة لتصل إلى المواطن كل شهر، خلافاً للوضع الحالي، حيث يشهد مشروع البطاقة التموينية العديد من الانتهاكات، ويتم تسليمها للمواطن كل ثلاثة أشهر، يحصل من خلالها المواطن على واحدة أو اثنتين "تزويد البطاقة التموينية بكافة مكوناتها تساهم في رفع الظلم عن الفئات المهمشة" (عادل فاخر، 2022)

وإذا تم تطبيق هذا الحل المتمثل في توفير السلع الغذائية المجهزة عن طريق استخدام البطاقة التموينية، سيؤدي إلى الحفاظ على استقرار السوق واستقرار أسعار السلع، وفي نفس السياق يمكن القول أنه إذا كانت الحصة التموينية على مستوى التخطيط والتنظيم الحكومي ومشاركة القطاع الخاص، فإن ذلك سيساهم في تأمين احتياجات الطبقات الفقيرة، وضرورة خلق مجموعة عمل تضم وزارات التجارة والزراعة والمالية والتخطيط والبنك المركزي ولجنة فريق الغذاء الدولي، من أجل الخروج بمبادرة حكومية لرعاية الدولة للمؤسسات التجارية والاقتصادية والأفراد، وضرورة اللجوء إلى الدول المستقلة المنتجة للقمح، وهي أوزبكستان وتركمانستان وأذربيجان، لتكون مورداً للعراق.

المطلب الثالث: بعض الإقتراحات التي من الممكن أن تساعد العراق على التعافي من هذه الأزمة:

تنمية الاستثمارات الزراعية:

هذه الأزمة ظهرت نتيجة لضعف غلة الهكتار، وضآلة الإنتاج الزراعي، وعدم الاعتماد على التقدم العلمي في الأساليب الزراعية، وعدم توفير الرعاية البيطرية والمبيدات، ندرة المكينات الحديثة ولا يمكن مواجهة هذه المشاكل إلا عن طريق تنمية الاستثمارات بثلاث وسائل في آن واحد، وهي:

- الوسيلة الأولى: تبني خطة اقتصادية وبرامج مالية تضعها أطر علمية وفنية متخصصة يتم من خلالها رصد الأموال لإصلاح الأراضي وإعادة بناء البنية التحتية الزراعية .
 - الوسيلة الثانية: زيادة رأس مال المصرف الزراعي، قبل الحصار ، أظهر هذا البنك قيمته من خلال المساعدة في تنمية الزراعة والثروة الحيوانية من خلال القروض التي قدمها بأسعار فائدة منخفضة، وقد كانت لديه الإمكانية على منح قروض بمبلغ مليار دولار سنوياً، وتدخل زيادة رأس مال المصرف الزراعي ضمن خطة اقتصادية شاملة ترمي في ما يتعلق بالتمويل إلى رفع الإمكانية المالية لجميع المصارف الحكومية، ويتحقق ذلك بإزالة العقوبات الدولية وإعادة النظر في الميزانية العامة والميزانيات المستقلة، وسوف يتطلب الأمر هنا أيضاً اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.
 - الوسيلة الثالثة: تغيير قوانين الاستثمار، لم تعد هذه القوانين تتسجم مع الاقتصاد العالمي وأصبحت من معوقات التنمية الوطنية بدلاً من أن تكون من حوافزها، إذ يمنع على الأجانب منعاً باتاً الاستثمار في شركات القطاع الخاص، ويسري المنع حتى على المغتربين العراقيين الحاصلين على جنسية أجنبية، وبات من اللازم فسخ المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في القطاع الزراعي، وفق أسس محددة تتناسب مع طبيعة هذا القطاع، وكذلك مع التقاليد القديمة التي تمنع تملك الأجنبي للأراضي الزراعية (نعوش، 2004: 1).
- لقد أدى دعم الدول المتقدمة لزراعتها في السابق إلى آثار سلبية على الدول النامية المستوردة للمنتجات الغذائية نتيجة لتأثير هذه المنتجات الرخيصة السعر على التنمية الزراعية سيما أنه يوفر في قيمة فاتورة الغذاء التي تقوم هذه الدول بدفعها، وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية المصاحبة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيتم رفع الدعم عن السلع الزراعية وسيؤدي ذلك إلى رفع فاتورة الغذاء، إلا أن رفع هذا الدعم سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلي والعالمي مما سيؤدي في النهاية إلى تشجيع الاستثمار في الزراعة ومن ثم إلى زيادة في الإنتاجية والإنتاج الكلي وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي وانخفاض الواردات من السلع الزراعية.
- وسنحاول تقديم أمثلة على دور ارتفاع الواردات الغذائية في تشجيع الاستثمار الزراعي:

فإذا ما نظرنا إلى الحالة المصرية فنلاحظ أنه ابتداء من 1987-1988 حرصت الدولة المصرية على إعادة النظر في مراجعة السياسات السعريّة الزراعية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي، وقد تبنت وزارة الزراعة خطة تتعلق بالسياسة الزراعية تقرر تحرير قطاع الزراعة من القيود المفروضة عليه تدريجياً وإعطاء الحرية الكاملة للمزارع بزراعة المحاصيل وتسويقها وشراء مستلزمات الإنتاج وإلغاء الدعم، ونتج عن سياسة تحرير الأسعار الزراعية بعض الآثار الإيجابية

كالزيادة في المساحات المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية من قمح وأرز وذرة شامية، وبالتركيز على سياسة القمح في مصر فإنها ظلت ولفترة طويلة تعتمد على واردات القمح الرخيص المدعوم من طرف الدول المنتجة المصدرة، وأسعار قمح محلية منخفضة وعندما تغيرت الظروف، وارتفعت أسعار القمح المستورد وقاربت أسعار القمح المحلي الأسعار العالمية زاد ذلك من اهتمام المزارعين بمحصول القمح والاستثمار فيه، فزادت الإنتاجية والمساحة المزروعة ومن ثم زاد الإنتاج الكلي وزادت نسبة الاكتفاء الذاتي وفيما بين عامي 1985 و1993 زادت الإنتاجية من 3760 إلى 5255 كجم/هكتار وزادت المساحة المزروعة من 498 إلى 894 ألف هكتار وزاد الإنتاج الكلي من 1,87 إلى 4,78 مليون طن ومن ثم أنخفض الاعتماد على الاستيراد وزادت نسبة الاكتفاء الذاتي من 21% إلى 49% (منتدى الفكر العربي، 1986: 23).

لذا فإن وزارة الزراعة والجمعيات الفلاحية معنيان بالتدخل لوقف التدهور الزراعي السريع الذي نشهده حالياً لان الثروة الزراعية لا تقل أهمية عن الثروة النفطية وهي ذات الوقت ركيزة أساسية ومهمة من الركائز التي يستند عليها الاقتصاد الوطني.

الخاتمة:

في المحصلة، قد يشكل الإعتماد الكبير للعراق على واردات القمح والذرة وغيرها من الحبوب تحدياً جدياً في ما خص الأمن الغذائي العراقي، ولا سيما مع تصاعد حدة الحرب الروسية - الأوكرانية، وتشديد العقوبات على روسيا واحتمال قطعها عن النظام المالي الدولي وحتى منعها من التصدير إلى الأسواق الدولية، ومجدداً، يدعو هذا الأمر الحكومة العراقية إلى السعي إلى تعزيز الأمن الغذائي ذاتياً، من خلال الإستثمار في مشاريع زراعية، وذلك في ظل وجود فوائض مالية ضخمة وأراض شاسعة قابلة للزراعة.

وفيما يلي نعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها في نهاية هذه الدراسة وهي:

1. غيرت الحرب الروسية الأوكرانية المشهد الدولي ، ليس فقط في المجال السياسي ولكن أيضاً من حيث حجم العناصر الاستراتيجية الحاسمة التي يصدرها كلا البلدين ، وبالتالي كان على الدول المستوردة أن تبحث عن آفاق وأسواق جديدة لتأمين احتياجاتها من السلع، وخاصة الحبوب.
2. أتاحت هذه الحرب فرصة لهذان البلدان لإعادة ترتيب استراتيجياتها الوطنية للاعتماد على مواردها في محاولة لتلبية معظم احتياجاتها، لا سيما السلع الاستراتيجية الهامة، أو تعمل على تنويع الأسواق التي تستورد منها هذه السلع..
3. تلفت الحرب الانتباه إلى قضية الأمن الغذائي من أجل دق ناقوس الخطر وتحذر من أن الغذاء هو أحد أهم الأسلحة التي قد تستخدمها الدول لتغيير المشهد السياسي في العالم، لذلك مع التركيز على تحقيق الأمن الغذائي ، هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصاد العراق بشكل خاص ، مع التركيز على الحبوب.
4. التركيز على معدلات الاكتفاء الذاتي الغذائي ودرجة الاعتماد على الواردات لتزويد السوق المحلي بهذه المواد هو أحد تداعيات هذه الحرب على الاقتصاد العراقي ، يتضح لنا الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية لمواجهة هذه الأزمة وقد تبين أن هذه الإجراءات والسياسات التي تنتهجها الحكومة ما هي اللي إجراءات شكلية لا تساعد على استقرار الأسواق واستقرار أسعار السلع فيها.

قائمة المصادر والمراجع:

- البغدادي، إبراهيم احمد البغدادي، (2011)، تدهور الزراعة في العراق، البصرة.
- الأمم المتحدة (1974)، تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، الأمم المتحدة، روما، ص: 3: 10.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2009)، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم (29)، الخرطوم، ص165.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول، 2001.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2008-2009.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون (2021)، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية وميسورة الكلفة للجميع، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ص 190.
- الراوي، منصور (1993)، الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه، شؤون عربية، عدد 75، ص 23.
- عبد السلام، محمد السيد (1998)، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 230، ص 220.
- منتدى الفكر العربي (1986)، الأمن الغذائي العربي، عمان، ص 23.
- د. نبيل موسي (2022)، تأثيرات الحرب الروسية_الأوكرانية على الاقتصاد العراقي، شبكة الاقتصاديين العراقيين،، ص 2: 3.
- وزارة التجارة العراقية.
- وسام حسن (2022)، الحرب الروسية_الأوكرانية تهدد الأمن الغذائي العربي والمطلوب الاستثمار في مشاريع زراعية مشتركة في ظل فوائض مالية ضخمة، اتحاد المصارف العربية، العدد: 496، ص 2: 3.
- صالح الأمين (1996)، الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته ووسائل تحقيقه، ج 1، ط 1، مطبعة النجاح بيروت، ص 3.
- نعوش، صباح (2004)، أزمة الزراعة في العراق، مجلة المعرفة، العربية السعودية، ص 1: 4.
- اتحاد المصارف العربية (2022)، تأثير الأزمة الروسية_الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي: تحديات تواجه الدول العربية في تأمين حاجاتها من الحبوب والطحين والخبز، مجلة اتحاد المصارف العربية،، العدد 296، ص 7: 15.
- عبد السلام جمعة زاقود (2013)، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد، الأردن دار زهدان للنشر والتوزيع، ص 54.
- هادي احمد مخلف (1980)، الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد التاسع عشر، ص 123.